

بسم ا الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
وزارة الصناعة

ورقة عمل حول:
الأقطاب والحاضنات الصناعية ودورها فى دعم
وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالسودان
إعداد: أ. سعاد يوسف أحمد البلاع

الملتقى ا امس للصناعات الصغ ة والمتوسطة
ا زائر مارس 2010م

بسم ا الرحمن الرحيم

المقدمـة:

يتميز السودان بمساحة واسعة تبلغ مليون ميل مربع أى مايعادل (2.5) كيلو متر مربع ويزخر بموارد طبيعية هائلة، فتشكل منتجاته الحيوانية والمائية والغابية والزراعية والتعدينية مجالاً خصباً ومواداً خاماً للعديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالبلاد.

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بقدر كبير من المرونة مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع ظروف كل منـطقة وولاية والتغلغل والتوطن الجغرافي في الأرياف والمدن الصغيرة. بالإضافة الي إستخدامها لمواد خام وعمالة محلية كان يمكن أن تكون عاطلة دون قيام صناعات تساعد علي قيامها وتوزيعها وإنتشارها في ولايات البلاد المختلفة.

فالصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الإجتماعية فى السودان وهى من أكثر القطاعات الإنتاجية توفيراً لفرص العمل ومورداً هاماً للدخل والمعيشة خاصة للقطاعات ذات المهارات والإمكانات المحدودة.

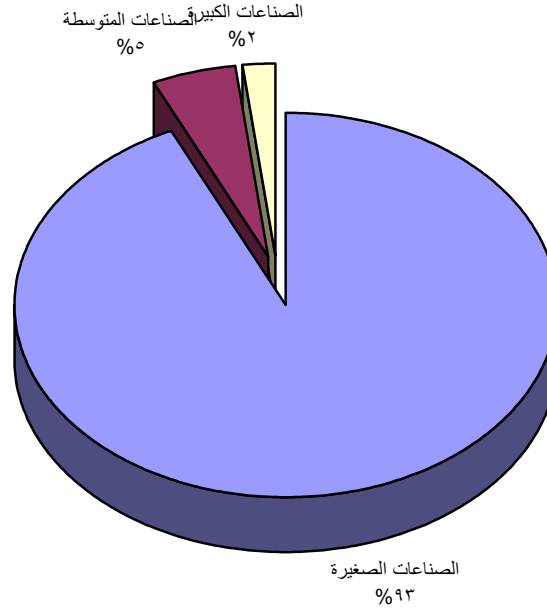
التعريف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في السودان:

أكدت نتائج وتقارير المسح الصناعي الشامل للعام 2001م الصادرة فى العام 2005م على مكانة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) فالصناعات الصغيرة هى الصناعات التي يبلغ حجم العمالة فيها 10 عمال فأقل في المنشأة الواحدة والتي تمثل نسبة 93% من إجمالي الصناعة التحويلية. أما الصناعات المتوسطة فتتمثل نسبة 5% من جملة الصناعات التحويلية بقطاعاتها المختلفة الموضحة بالجدول رقم (1) والشكل أدناها. إذ تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) القاعدة الأساسية الواسعة للقطاع الصناعي حيث تمثل الأغلبية العظمى في هيكل الصناعة التحويلية في السودان والتي تأتي بعد الحرف من حيث الحجم والإنتشار ومجالاتها وأنواعها المختلفة.

جدول رقم "1": حجم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في السودان

النسبة %	عدد المنشآت	القطاع
100%	24114	الصناعات التحويلية
93%	22460	الصناعات الصغيرة
5%	1206	الصناعات المتوسطة
2%	482	الصناعات الكبيرة

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السودان



مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

السودان معروف منذ القدم بالحرف التي تتصف بالأصالة والتاريخ العريق والصناعات الصغرى والمتوسطة (SMEs) ولاتخلو قرية مهما صغر حجمها من وجـود نشاط حرفي أو إنتاجي، فالسودان يزخر بموارد وإمكانات طبيعية هائلة وكبيرة، إذ تشكل منتجاته الزراعية والغابية والمائية والتعدينية و الحيوانية مجالاً خصباً وقاعدة لكثير من المجالات الإنتاجية الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما هو موضح الجدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم 2: مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

الوصف			الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالسودان
الصغيرة	المتوسطة	العدد الكلي	
16453	521	16974	صناعة الأغذية والمشروبات
20	38	58	صناعة المنسوجات
2736	76	2812	تشكيل المعادن (خراطة، حدادة، سبك... الخ)
878	663	1541	المنتجات التعدينية غير المعدنية (جير، رخام، بلاط...)
792	28	820	صناعة الأثاث الخشبية ونشر الأخشاب والمنتجات الفلكلورية
509	12	521	صناعة الأثاث المعدنية
419	42	461	الدباغة وتهيئة الجلود وصناعة المنتجات الجلدية والأحذية
196	82	278	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية
132	7	139	المسابك والورش الهندسية
50	1	51	صناعة وصيانة أجهزة الراديو والتلفزيون
25	3	28	صناعة وصيانة المركبات والمفطورات وشبه المفطورات
25	-	25	صناعة وصيانة معدات النقل
24	64	88	صناعة الطباعة والنشر والتغليف
4	11	15	صناعة وصيانة الآليات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر
4	8	12	صناعة وصيانة الآليات والأجهزة الكهربائية

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الصناعة، تقارير المسح الصناعي الشامل لعام 2001م، المجلد الثاني الصادر في 2005م.

الوضع الحالي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

بالرغم من أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) يشكل القاعدة الأساسية الاقتصادية للقطاع الصناعي إلا أنه ظل ينمو عشوائياً منذ زمن بعيد فلا توجد جهة واحدة مسؤولة بصفة كاملة عن دعمه ووضع الخطط والبرامج التي تساعد في تنميته على المستوى المحلي والوطني مما نتج عن ذلك وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع مثل مشاكل التمويل، التسويق، التوزيع، نقل التقانات وغيرها، وحتى يمكن الحكم على أهمية الأقطاب والحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

بالسودان فإنه من الضروري الوقوف على تلك المشاكل وصولاً إلى حلول جذرية يجب تبنيها - لدعمه وتنميته وتمثل المشاكل والمعوقات في الآتي:

المشاكل التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

أولاً التدريب:

يعد التدريب بشقيه العملي والنظري عنصراً هاماً جداً ومؤثراً بصورة مباشرة على كفاءة وأداء العاملين ويرفع من قدراتهم وتطوير مهاراتهم واكتساب الجديد من المعارف والتقنيات الشئ الذي يدفع العاملين للمشاركة الإيجابية في العمل والعطاء والإرتقاء بالإنتاج ورغم أهمية التدريب إلا أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان يواجه العديد من المشاكل على سبيل المثال:

- 1- عدم توفر برامج تدريب متخصصة لرفع كفاءة العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- 2- ضعف التواصل بين مراكز البحث العلمي وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- 3- إفتقار مراكز التدريب المهني الموجودة بالولايات للدعم والمساندة المطلوبة من جهات الإختصاص بالدولة مما أدى إلى ندرة في الكوادر الفنية المؤهلة والتي يحتاجها سوق العمل.
- 4- التدريب العملي داخل المصانع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) قليل بحجة أصحاب تلك المصانع بأن من يتلقى التدريب عندهم يتركهم بحثاً عن فرص عمل وعروض مجزية بالإضافة إلى حرصهم على سلامة معداتهم والأدوات الخاصة بالإنتاج .
- 5- عدم مواكبة و حداثة الخطط التدريبية الموجهة لهذا القطاع بحيث تشمل معالجة ذلك تدريب أساتذة متخصصين في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمثيلهم في عضوية إتحاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

ثانياً التسويق:

التسويق نشاط إقتصادي مكمل للنشاط الإنتاجي بل هو جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجية ويعملان معاً لإشباع حاجات المستهلكين عن طريق توفير السلع طوال العام لذلك فالتسويق يضمن عملية التعادل بين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات والكميات المعروضة منها، وعملية التسويق مهمة جداً في تحريك وتنشيط وترقية المنتجات الصناعية محلياً وإقليمياً ودولياً. وبالرغم من ذلك تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان العديد من المشاكل التسويقية مثل:

- 1- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة .
- 2- ضيق نطاق السوق المحلي وارتفاع تكلفة إنتاج السلع.

- 3- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية على المحلية حتى ولو كانت أقل جودة.
- 4- عدم إتباع الأساليب الحديثة في مجالات التسويق ونقص البحوث التسويقية، طرق التوزيع ، التغليف... الخ.
- 5- عدم توفر وسائل المواصلات في بعض المناطق الإنتاجية مما يؤدي إلى عدم الإلتزام تجاه الزبائن للحصول على السلع أو المنتجات في الوقت المحدد.
- 6- إفتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة لمهارات دراسة السوق وتقدير الإحتياجات وثقافة الصادر وتركيزهم بصفة أساسية على السوق المحلي .
- 7- عدم وجود جهاز متخصص لتقديم المساعدة في عملية التسويق .
- 8- عدم توفر معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية المتاحة مثل (تحديد المنافسين وإستراتيجياتهم، نوعية منتجاتهم، الجودة، الأسعار، والكميات المستوردة).

ثالثاً التمويل:

لقد ظل القطاع الصناعي " الصغير والمتوسط (SMEs)" يعاني ومنذ سنوات طويلة من إختناقات كبيرة في التمويل إذ أن توفير التمويل بالفدر المطلوب وفي الوقت المحدد بالصيغ الملائمة يعزز من فرص النجاح ويساعد على العمل والسيطرة على تكلفة الإنتاج. بعد الجهود الكثيرة التي بذلت لتذليل الكثير من المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في العقد السابق يظل تحدي التمويل " الداخلي والخارجي" هو التحدي الأكبر، وتتمثل المشاكل التي تواجه التمويل في القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية " الصغيرة والمتوسطة (SMEs) " في الأتي:

- المخاطرة العالية في إقراض هذه المشروعات حيث أن المتغيرات الإقتصادية وعوامل السوق تشكل ضغوطاً كبيرة لا يحتمل المستثمر الصغير مواجهتها .
- في كثير من الحالات إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لا تستطيع توفير الضمانات الكافية.
- إن الإجراءات المطولة لدى البنوك قد تقلل من إستفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من التمويل المتاح لدى البنوك .
- بطء دورة النقود بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- التكاليف الإنتاجية عالية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مقارنة بالصناعات الكبيرة.

رابعاً نقل التقنية:

يعد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) هو القطاع الأكبر والأكثر إنتشاراً في كل بقاع السودان ولكنه يفتقر إلى وجود التقانات الحديثة أو المناسبة فمعظم الماكينات والمعدات المستخدمة في هذا القطاع قديمة وتقليدية ويرجع معظمها إلى الخمسينات أو الستينيات مما كان له أثار واضحة في تدني جودة الإنتاج وإهدار الوقت والمال في عمليات الصيانة المستمرة وهذا بدوره ينعكس على كفاءة المنشأة وعلى جودة وكميات وتكلفة المنتجات مما يقلل ذلك من مقدراتها على منافسة السلع والمنتجات المستوردة . وبالتالي يقل الطلب عليها ولا تجد فرصتها لغزو الأسواق المحلية والإقليمية وفي ظل هذه الظروف والإرتقاء بالإنتاج لا بد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أن تسعى لإستخدام التقانات الحديثة المناسبة والملائمة لظروف الإنتاج، إلا أن هنالك بعض الصعوبات التي تحد من إستخدامها للتقانات الحديثة مثل:

- الإفتقار الى المعرفة النظرية والعلمية التي تمكن من إعداد التصميم السليم للمنتج.
- عدم توفر وإستخدام التقانات والأليات المتطورة لإنتاج منتجات عالية الجودة.
- عدم توفر الأزرع الفنية المساعدة لتقديم الدعم والمشورة الفنية للإرتقاء بالإنتاج مثل حاضنات الأعمال الصناعية وحاضنات الأعمال التكنولوجية.
- عدم الإستفادة من محاولات نقل التقانات وتطويعها .
- عدم مقدرة كثير من أصحاب المنشآت في الحصول والبحث عن المعلومة المتعلقة بالجديد والحديث من المعدات والآلات عبر الشبكات " الأنترنت" والدوريات والمطبوعات .
- رغبة كثير من أصحاب المنشآت بالحفاظ على ماهو موروث من معدات قديمة وتقليدية ولا يحبذون إستبدالها بما هو حديث وجديد .

المعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

أولاً: تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

تتولى عدة جهات في السودان مسئولية الإشراف على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ولكل جهة وجهة نظرها الخاصة وتتمثل تلك الجهات في الآتي:

1- وزارة الصناعة الإتحادية:

تعد وزارة الصناعة هي الجهة المسؤولة عن تنمية وتطوير القطاع الصناعي " الصغير والمتوسط وأنواعها والكبير" فهي تعني في المقام الأول بوضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج على المستوى القومي، وتشكل إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية بوزارة الصناعة الإتحادية الذراع الفني لهذا القطاع وهى لا تتعامل مباشرة مع الوحدات الإنتاجية إذ أن عملها يتم عبر حكومات

الولايات الإقليمية والإتحادات المهنية كما أنها تعني بدرجة كبيرة بإستقطاب العون الفني من المنظمات والمؤسسات المتخصصة والإتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة .

2- وزارة الإستثمار:

هي الوزارة التي تعني بمنح الترخيص متضمناً ذلك بعض الإمتيازات كالإعفاءات الجمركية لمدخلات الإنتاج والماكينات والمعدات لقطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة.

3- سلطات الجمارك:

هي الجهة المنوط بها تطبيق الإعفاءات الجمركية للماكينات والمعدات والمواد الخام الخاصة بقطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة.

4- سلطات الأراضي:

تقوم سلطات الأراضي بمنح الأراضي بسعر تشجيعي للمستثمرين في قطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة، أما الصناعات الصغيرة فيتم تخصيص الأراضي لها بواسطة المحليات الموجودة بولايات السودان المختلفة.

5- إدارات الصناعة بالولايات:

تتولى إدارة الصناعة بكل ولاية مسؤولية الإشراف والمتابعة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). بينما تتولى المحليات والمحافظات بالولايات إصدار الترخيص بمزاولة العمل للنشاطات أو الصناعات الصغيرة، و يتم الترخيص للصناعات المتوسطة في أغلب الأحيان بموجب قانون الإستثمار حيث تحظى هذه الشريحة ببعض الميزات التي يتيحها قانون الاستثمار.

6- وزارة الرعاية الاجتماعية:

تقوم وزارة الرعاية الإجتماعية بنشاط محدد يهدف لدعم أنشطة المرأة والأسر المنتجة وذلك لإعتبرات إجتماعية وإقتصادية وفي إطار مساندة الأسر الضعيفة ومحاربة الفقر .

- المنظمات والجمعيات الطوعية:

تقوم الجمعيات الطوعية والخيرية بأدوار مماثلة خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالكوارث الطبيعية، وذلك بتمليك بعض الفئات الضعيفة والمتأثرة بالكوارث الطبيعية معدات ووسائل إنتاج بسيطة أو توفير التمويل لمحدودي الدخل للدخول في أنشطة إنتاجية صغيرة.

ونخلص مما تقدم أن قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة (SMEs) يفتقد الى الجهاز التنظيمي الموحد الذى يعمل فى نطاقه إذ لا توجد جهة واحدة مسؤولة بصفة كاملة عن تنظيمه ورعايته وأن جميع هذه الجهات المذكورة اعلاها تعمل بدون تنسيق أو التقيد بنظام أو قوانين حاكمة لنشاطها مما يجعل عملها في معزل عن الجهات الأخرى.

فقد أدركت وزارة الصناعة ومنذ فترة طويلة هذا الخلل وأعدت في عام 2001م مسودة قانون خاص لتنظيم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (لم تتم إجازتها بعد) تحدد الإختصاصات والمسؤوليات لكل جهة في إطار مجلس تنسيقي وزاري وجهاز تنفيذي له صلاحيات كاملة للإطلاع بدوره التنموي مع منحه مزيداً من القدرات والأمكانيات وسرعة الحركة وذلك تهيئة لقيام هيئة متخصصة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وقد أصبح هذا التوجه الآن أكثر قبولاً للإنتلاق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في المرحلة المقبلة.

ثانياً: الإفتقار إلى الإطار التشريعي المنظم للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

من الأهداف التي تتوخاها القوانين توفير مناخ ملائم لتنظيم وتطوير القطاع الصناعي الذي يلعب دوراً هاماً و متميزاً في النسيج الإقتصادي، وبالنظر إلى التشريعات الداعمة للصناعة في السودان والتي تتمثل في قانون الإستثمار لعام 1994م نجد أن نصوصه فيما يتعلق بالنشاط الصناعي جاءت بشكل عام دون تخصيص لقطاع معين إذ أن متطلبات هذا القانون وتوجيهاته تهدف إلى تشجيع المنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم وتقديم مساندة أكبر للإستثمارات الكبيرة والمتوسطة إذ أن الإجراءات والرسوم المتعددة والباهظة لايقوى عليها المنتج الصغير وبالتالي هذا القانون لا يعني المنتج الصغير في شئ ولا يلبي إحتياجاته بالرغم من كبر حجم قطاع الصناعات الصغيرة الذي يمثل 93% من جملة الصناعات التحويلية بالبلاد.

عليه فقد أصبح من الضروري في هذه المرحلة إصدار تشريع قانوني جديد ينظم أداء الصناعات الصغيرة ويحدد الجهات التي ترعاها والإجراءات الخاصة بالترخيص والمساعدات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع بموجب تشريع قانوني واضح يساعد في تكوين نسيج صناعي قوي ومتماسك يستطيع الصمود أمام كل التحولات والظروف الإقتصادية.

ثالثاً: التنظيم:

تحتفي الصناعات المتوسطة بقدر نسبي من التنظيم والحصول على بعض الميزات والتسهيلات التي يتيحها قانون تشجيع الإستثمار الصادر في العام 1994م كالحصول على مواقع بالمناطق الصناعية في ولايات السودان المختلفة، أما الصناعات الصغيرة فهي مازالت بعيدة عن الميزات التي يتيحها هذا القانون. ومن الآثار السالبة لعدم وجود التنظيم للصناعات الصغيرة والمتوسطة مايلي:

- 1- عدم التنسيق بين الجهات ذات الصلة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- 2- عدم توفر الكيان الموحد والراعي والمنظم للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- 3- عدم توفر المعلومات والإحصاءات الدقيقة لوحدات الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

4- عدم وجود القانون المساند والراعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مما أدى ضعف التنظيم.

رابعاً ضعف دور الإتحادات المهنية:

في ظل سياسة التحرير الإقتصادي وإرتفاع حدة المنافسة على الأسواق وإختراق كافة الأطر والأسوار إلى المناطق الواعدة والعامرة بغرض التسويق وتصريف المنتجات ويتجلى دور الإتحادات المهنية كقوة دافعة تعزز قدرات المنتجين وتهيئة الكوادر الوطنية لإرتياد أسواق التصدير والعمل على تذليل المشاكل والإختناقات التي تعوق العمل والإنتاج عن طريق الإتصال المباشر بالأجهزة الرسمية وخلق قنوات حوار وتواصل وتنسيق الجهود لتوفير بيئة عمل تساعد على التطور والنمو. ورغم كبر حجم فواعد الإتحادات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بفروعها وقطاعاتها المختلفة لقد ظل دور الإتحادات المهنية في المحيط الصناعي محدوداً ولا يتعدى بعض الأعمال والمهام التقليدية والمطلبية إلا أن طبيعة المرحلة تتطلب إتحادات فاعلة لها القدرة والدراية والمبادرة لإنكاء روح المنافسة والإرتقاء بالإنتاج والمنتج وتوفير كافة الخدمات الضرورية للعمل والإنتاج مثل الخدمات، المعلومات، المواد الخام، الأسعار، الأسواق.. الخ وصولاً إلى بيئة عمل ومناخ معافى يساعد على النمو والإزدهار .

دور الأقطاب والحاضنات الصناعية في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:

بما أن الأقطاب الصناعية هي جزء من مشروع متكامل يتضمن مؤسسات تعليمية أو بحثية ونطاقاً متنوعاً من الإهتمامات الأخرى التي تهدف الى تحقيق تنمية المنطقة. الا أن السودان كدولة من الدول النامية ليس لديه في الوقت الراهن مايعرف بالأقطاب الصناعية ولكن أوات الدولة ممثلة في وزارة الصناعة في الأونة الأخيرة الإهتمام بالصناعات المغذية مايعرف بالمناولة في معظم الدول العربية واصبحت تشجع العمل في هذا المجال خاصة أن قطاع الصناعات الصغيرة يقوم بإنتاج الكثير من المنتجات التي تمثل مدخلات إنتاج للعديد من القطاعات الصناعية المتوسطة والكبيرة، وعلى سبيل المثال تقوم مجموعة من المنشآت الحرفية والصغيرة بإنتاج كثير من الأثاث والمنسوجات والمعدات الزراعية وقطع الغيار وصناعة اللاديترات وعوادم السيارات وأجزاء الثلاجات وغيرها يمكن أن تكون صناعات مغذية لصناعات كبيرة ومتوسطة الى جانب أنشطة تصنيعية متفرقة وجميعها في حاجة الى دعم تقني ومالي وتسويقي وتخطيطي ومساندة قانونية وتعاقبية تحفظ لهم حقوقهم.

عليه سنتناول في هذه الورقة الحديث عن دور الحاضنات الصناعية في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان.

الحاضنات الصناعية(العامة):

وبالرغم من أن السودان يعد ثالث قاعدة صناعية في أفريقيا بعد جنوب افريقيا ومصر إلا أن مفهوم الحاضنات ما زال حديثاً في السودان ولقد أصبحت أهمية الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال الصناعية تتضح بصورة كبيرة خاصة وأن البلاد تشهد تحولات كبيرة في مجابهة العولمة وتحرير التجارة الخارجية هذا بالإضافة إلى تزايد أعداد الكوادر الفنية العاطلة والتي تحتاج إلى رعاية حتى تستطيع أن تساهم بطريقة إيجابية في توفير السلع والخدمات للسوق المحلي والخارجي.

لقد اولت الدولة في الأونة الأخيرة الإهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تمثل محوراً أساسياً في خطط وبرامج التنمية والتعاون الفني مع الدول والمؤسسات ذات الصلة. ويتضح ذلك في إهتمام وزارة الصناعة بدور الحاضنات وقد أنشأت وزارة الصناعة بالتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في العام 2005م الحاضنة التكنولوجية لتطوير صناعة الجلود ومنتجاتها والتي تعمل حالياً في تنفيذ مهامها كحاضنة لتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والتي تشمل التدريب التطبيقي وحضانة المشروعات والبحوث التطبيقية الرامية لتطوير هذا القطاع. كذلك أعدت وزارة الصناعة دراسة لإقامة حاضنة غذائية بالتعاون مع جامعة الخرطوم واتحاد الغرف الصناعية السوداني. وأعدت وزارة الصناعة أيضاً دراسة لإقامة حاضنة للنسيج بالتعاون مع جامعة الجزيرة وأعدت دراسة لإقامة حاضنة الميكاترونك (الإنتاج المبرمج) مع هيئة التعليم التقني كلية الجريف شرق التقنية.

تعريف الحاضنة:

الحاضنة هي مؤسسة تنموية تهدف لدعم الرياديين من أصحاب المشروعات الصغيرة أو أصحاب الأفكار الطموحة والذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم. وذلك بما تقدمه الحاضنة من خدمات عامة وتدريبية وإستشارية لتقليل تكاليف التأسيس الأولية.

أنواع الحاضنات:

وهناك العديد من أنواع الحاضنات على سبيل المثال:

- حاضنات الأقطاب الصناعية

_ الحاضنات الصناعية (الحاضنات العامة)

الأهداف العامة للحاضنة:

- التعريف بكيفية تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) .

- تشجيع الريادة وحث المبادرة وتنشيط الإبداع وشحذ الهمم للإبتكار والإختراع ومساعدة المؤسسات الواعدة على مواجهة الصعوبات فى مرحلة الإنطلاق والولوج الى سوق العمل وترويج ثقافة الإبداع والإبتكار.
- تشجيع روح المبادرة ومساعدة المشروعات ومساندة المؤسسات الريادية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والمشروعات الجديدة فى مواجهة المعوقات وصعوبة مرحلة الإنطلاق والتأسيس حتى الوصول الى مرحلة الإستقرار والإعتماد على الذات والنمو والنجاح.
- التعامل المباشر مع سوق العمل وكسر حاجز الرهبة وبث روح المغامرة بإقحام سوق العمل.
- إنشاء قناة إتصال بين المشروعات الملتحقة بالحاضنة والمجمعات الصناعية المحيطة لتنمية المهارات وتحريك اسواق للمنتجات (تنغيل الصناعات المغذية).
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والإستشارات مثل قياس الجودة، التسويق، قاعدة البيانات المتخصصة، وحدات الإختبار، والقياس لخدمة المشروعات داخل وخارج الحاضنة.
- دور الحاضنات الصناعية في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان:**
- الحاضنات بأنواعها المختلفة لها دور كبير وهام في تنمية الصناعات بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والذي يتمثل في الآتي:
- مساعدة أصحاب الإبتكارات والإختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج وتصاميم أو عمليات قابلة للتسويق.
- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة المشروعات القائمة.
- توفير الدعم والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة للمنتسبين إلى الحاضنة.
- تنمية العلوم ونقل التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة ومعالجة الأخطاء الإنتاجية.
- تمكين المنشآت من الحصول على الإستشارات في مجال الإدارة، التسويق، المحاسبة، القانون، التجارة والمعلومات التكنولوجية.
- توفير خدمات للجهات التمويلية مثل الأبحاث والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.
- تقديم الدعم لمؤسسي المنشآت الجديدة لضمان إستمراريتها وتخفيف معدلات الفشل.
- تحديث وتطوير المنتجات والإبتكارات والنماذج والتصاميم.
- تطوير التكنولوجيات والإهتمام بالبحث العلمي.

- تشجيع المبادرات النسائية وتطويرها.

وعليه فإن التعرف على تجارب الدول الأخرى في مجال الأقطاب وحاضنات الأعمال الصناعية(العامة) في مثل هذه الملتقيات وتبادل الأفكار والآراء مع المختصين بالدول العربية هام وضروري ويتيح فرصة طيبة للتعرف على كافة الجوانب الخاصة بالأقطاب وحاضنات الأعمال الصناعية(العامة) مما يعطي ذلك دفعة قوية لما هو قائم من حاضنات وما سيتم إقامته في المستقبل والتفكير بتطبيق مفهوم الأقطاب الصناعية بالسودان.

التجربة السودانية في مجال الحاضنات:

سوف نتعرض لأول تجربة للسودان في مجال الحاضنات الا وهى الحاضنة التكنولوجية لتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية.

الرؤيا:

تعتبر الحاضنة التكنولوجية منارة ومركزاً للالتقاء والربط بين البحث العلمي التطبيقي والانتاج الصناعي لتطوير وتحديث صناعة الجلود والمنتجات الجلدية بالسودان والدول الافريقية والعربية.

وحدات الحاضنة:

1. مذبغة نموذجية لتصنيع الجلد الخام حتى مرحلة التشطيب.
2. وحدة لتصنيع الاحذية والمنتجات الجلدية.
3. معمل لاجراء الاختبارات الكيميائية والفيزيائية.
4. محطة لمعالجة المياه الراجعة.
5. وحدة التصميم الهندسي والتصنيع للمنتجات الجلدية بالحاسوب.

أنشطة وخدمات الحاضنة :

اولاً أنشطة الحاضنة:

وتشتمل الأنشطة المقترحة للحاضنة للعام 2009م على عدد(8) دورات تدريبية كما هو موضح بالجدول أدناه:

أنشطة الحاضنة للعام 2009م

إسم النشاط	الفترة الزمنية	الفئات المستهدفة	الأنشطة التي تم تنفيذها خلال 2009م
1- دورة تجهيز الجلود والدباغة	2009/2/2 – 2/13	المدرء العامون ورؤساء الاقسام بالمدايع وخريجو الجامعات.	تم تنفيذ هذه الدورة وعدد المتدربين (20)
2- دورة إعادة الدباغة	2009/6/1 – 5/18	المديرون العامون ورؤساء الاقسام بالمدايع	تم تنفيذ هذه الدورة

والتشطيب:		وخريجوا كليات الجود الجامعات	وعدد المتدربين (20)
3- دورة ومعالجة المخلفات والمياه الراجعة في صناعة الجلود	2009/6/2 – 6/15	المدرء والمهندسون المشرفون على وحدات المعالجة بالمدايع	-
4- دورة الصيانة العامة لمكينات الدباغة ومعداتها والمنتجات الجلدية والاحذية:	2009/7/2 - 7/12	مهندسو وفتيو الصيانة	-
5- دورة تصميم الاحذية والمنتجات الجلدية على الحاسوب:	2009/8/31 - 8/17	كل الراغبين في التدريب	-
6- دورة القطع والخيالة والتركيب:	9/14 – 2009/9/29	الفنيون بمصانع الاحذية والمصنوعات الجلدية	-
7- دورة التشطيب في مجال الاحذية والمنتجات الجلدية:	10/19 – 2009/11/2	الاحصائيون والفنيون بمصانع الاحذية والمصنوعات الجلدية	تم تنفيذ هذه الدورة وعدد المتدربين (20)
8- دورة تصميم وتصنيع الملابس الجلدية:	11/8 -/ 2009/12/12	الاحصائيون والفنيون بمصانع الصناعات الجلدية للملابس الجلدية.	—

ثانياً خدمات الحاضنة:

تتمثل خدمات الحاضنة في الاتي:

- 1- مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا في مؤسسات التعليم العالي وكليات تنمية المجتمع ومراكز التدريب المهني على قيام مشاريعهم الانتاجية في اطار تطبيق فعلي من خلال ممارسة العمل بجدية وحماس.
- 2- مساعدة الباحثين والمخترعين للانتقال بنتائج ابحاثهم ومخترعاتهم من المعمل والمختبر الى مراحل التصنيع والانتاج والترويج والتسويق التجاري.
- 3- تقديم العون المهني والاستشارات والدراسات الفنية والاقتصادية للمنشات الصناعية.
- 4- العمل على تطوير وتحديث صناعة الجلود والمنتجات الجلدية بالسودان لترتقي لمستوى الصادر المنافس في السوق العالمي مما يتطلب هذا السوق الجودة وتطابق المواصفات القياسية العالمية.
- 5- تصنيع منتجات ذات عائد اقتصادي ومساهمة فاعلة في الدخل القومي.
- 6- العمل على توفير كوادر فنية ذات خبرات تقنية على مختلف المستويات للاشراف على وضع وتنفيذ البرامج والخطط التي يمكن عن طريقها الوصول الى الاهداف المنشودة.

7- تمكين الصناعة من الوصول الى اعلى المستويات الفنية والتقنية وتدريب الكوادر على كافة المستويات بقيادة البحث التطبيقي التفني لمواجهة مشاكل الصناعة.

8- المساهمة في تطوير البحث العلمي في مجال صناعة الجلود والمنتجات الجلدية لتحقيق أفاق وإستخدامات مستقبلية.

الإستشارات الصناعية:

تقوم الحاضنة بتقديم الإستشارات الصناعية ودراسات الجدوى الفنية والإقتصادية للأفراد والجماعات والوحدات القائمة فى مجال الثقلانات الحديثة والدراسات الإقتصادية والتسويقية وتنفيذ الإدارة بإستخدام معايير الجودة الشاملة والإمتياز المؤسسى فى مجال صناعة الجلود والمنتجات الجلدية.

التوصيات والمفترحات:

وقد خلصت ورقة العمل حول دور الأقطاب والحاضنات الصناعية فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالسودان الى التوصيات والمفترحات الـ واردة أدناه:

1- أن تساهم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فى إعـداد دراسة أو تصـميم نموذج للأقطاب الصناعية واهميتها فى دعم وتطوير الصناعات الصـغيرة والمتوسـطة (SMEs) بالسودان وبالدول العربية الأخرى التى لم تطبق مايعرف بالأقطاب الصناعية.

2- توفير فرص ومجالات تدريبية متخصصة حول مفهوم وإدارة الحاضنات الصـناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

3- التوسع فى إنشاء الحاضنات الصناعية (العامّة) بالإستفادة من تجارب الدول المشـابهة مع ضمان تشكيل إدارة سليمة وقادرة على إستقطاب المشاريع والأفكار.

4- أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعـدين إعـداد دراسة لأنـ تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات الميزات النسبية فى الـدول العربيـة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة فى الدول المتقدمة.

5- الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات الميزات النسبية والعمل على تطويرها وترقيتها.

6- إقامة معرض عربي دائم للتعريف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات الميزات النسبية بالدول العربية.

